

## سياقات تراجع وعودة "مركزية" الدولة في العلاقات الدولية

الأستاذة: شفيعة حداد

أستاذة مساعدة "أ" قسم العلوم السياسية

جامعة الحاج لخضر - باتنة

### Abstract :

*This essay Argues that, there is an obvious erosion in nation-state dominant role, as the central and pivotal actor in international politics. And tries to explain the new different factors that emerged in the last decade of the 20<sup>th</sup> century, and challenged the traditional role and authority of the nation- state, and caused an intense debate among theorists about state-centrism in international theory and practice .In the other hand, the essay tries to demonstrate and discuss another point of view, which argues that there is many indicators that show a possible return of the state as a senior actor in world politics.*

### المخلص :

يرمي هذا المقال إلى مناقشة جدلية مركزية الدولة كفاعل أساسي في السياسة الدولية، على ضوء التحولات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وتداعيات العولمة التي أفرزت معطيات جديدة تحدت المكانة التقليدية للدولة، وجعلت سيادتها محل تساؤل.

ويخلص المقال إلى أنه على الرغم من تراجع مركزية دور ومكانة الدولة، إلا أن احتمالات تخليها أو تجريدها من هذه المكانة تبدو غير منطقية، في ظل بروز مستمر لعوامل تعزز هذه المكانة وتضمن للدولة مركزيتها كفاعل محوري في العلاقات الدولية.

**مقدمة:**

برزت في العقدين الأخيرين، عوامل أسهمت في تحدي المكانة التقليدية التي تحتلها "الدولة" بوصفها وحدة مركزية في تحليل العلاقات الدولية. وبسبب التحديات العملية والنظرية التي واجهت فكرة مركزية الدولة في العلاقات الدولية، سلم كثير من المنظرين والسياسيين بالأهمية المتزايدة (للفواعل غير الدول).

ما يبرر العمل على تطوير آليات التحليل وأسسها في العلاقات الدولية، لتأخذ في الاعتبار تبعات تراجع هذه المركزية، سواء من خلال مراجعة القوة القانونية والسياسية لأفكار مثل السيادة، أو تحليل أهمية القوى غير الدول وأنواعها وطبيعتها.

لكن برز مؤخرا عدد من المؤشرات تنبئ باحتمال توقف هذا التراجع، بل وعلى فرصة أن تستعيد الدولة مكانتها، ومن هنا تتمثل إشكالية بحثنا في استعراض هذه العوامل ومناقشة احتمالات هذه العودة في إطار السياسة الخارجية والدولية.

وبغية فهم مكانة الدولة في العلاقات الدولية في المدى المنظور، لابد من القيام بدايةً بثلاثة مهام: أولاها؛ تعريف الفواعل المنافسة للدولة وتصنيفها، وثانيهما؛ معرفة السياقات التي تطورت فيها هذه المنافسة ومن ثم ثالثا؛ تقييم الوضع الراهن لهذه الفواعل وعلاقتها بالدولة، وبالتالي استكشاف مدى عودة مركزية سلطة الدولة في مجال السياسة الدولية.

**أولاً: بروز ثلاثة أنواع من الفواعل غير الدول**

بات مقبولا منذ أمد طويل بين باحثي العلاقات الدولية العرب، استخدام مصطلح فواعل للحديث عن اللاعبين في العلاقات الدولية، وذلك ترجمة للكلمة الانكليزية Actors. كما بات مقبولا تصنيف هذه الفواعل إلى فواعل "دول"، وفواعل "غير دول". وفيما يلي تصنيف مقترح لهذه الأخيرة:

**فواعل فوق الدول:** ويقصد بها الفواعل التي تأخذ سمة الهيئة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية.

**فواعل تحت الدول:** هي فواعل غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وليست عابرة للحدود، وتؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعاته، وقد تسهم في التفاعل الخارجي للدول ومن الأمثلة عليها: الأحزاب والميليشيات والطوائف والقبائل والعصابات والجمعيات ووسائل الإعلام، وغيرها.

فواعل عابرة للدول: هي جماعات وأطراف غير حكومية، قد تكون من ضمن المشار إليها في الصنف الثاني، لكنها تتصل وتؤثر في هيئات أخرى من ذات نوعها، وتتأثر بها (تحت دولة وعابرة للدولة). أو مع (دول) أو (فوق دولة؛ منظمات وهيئات) وهو اتصال قد يأخذ طابع الندية والشراكة والتعاون العلني والرسمي أو التعبئة والتأثر أو التأثير، والطابع غير الرسمي وربما السري.

### ثانيا : سياقات تراجع مركزية الدولة

أسهم عاملان رئيسيان في تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية لمصلحة الفواعل غير الدول، وهما نهاية الحرب الباردة والعمولة.

#### 1/ نهاية الحرب الباردة

أطلقت نهاية الحرب الباردة سلسلة تداعيات، نذكر منها ثلاثة أسهمت بشكل خاص في تقليص مركزية الدولة في تفكير استراتيجي العلاقات الدولية:  
أ.التداعيات الأيديولوجية:

أعطى سقوط المعسكر الاشتراكي زحما كبيرا لفكرة الليبرالية، ولأفكار مؤيدي القطاع الخاص، وتمكين الفواعل تحت دولة. ومن أشهر منظري هذه المدرسة ميلتون فريدمان وفرانسيس فوكوياما، اللذان مع آخرين، اعتقدوا أن هناك مرحلة تاريخية جديدة يدخلها العالم، أو هو على وشك دخولها. وقد رفع ميلتون شعاره الشهير "خصوص، خصوص، خصوص".<sup>(1)</sup>

بينما اشتهر فوكوياما بفرضيته "نهاية التاريخ"، (في مؤلفه "نهاية التاريخ" الذي ألفه غداة الحرب الباردة، وتنبأ فيه بسيادة الليبرالية والنظام الرأسمالي وانتفاء الدولة). وكانت النتيجة أن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركات، بدت كمن تصعد لتأخذ جزءا كبيرا من وظائف الدولة والحكومة، وهو ما يعني أيضا إضعاف أو تقليل مساحة دورها في رسم السياسات الخارجية وتنفيذها.

وبدا أن المجتمع الدولي وطبيعة المرحلة، خصوصا معطيات العمولة التي سناقشها لاحقا، مع منظمات التجارة الدولية، وطبيعة توازنات القوة الدولية، تقرض فكرة الخصوصية وتقليص دور الدولة، وبدا للكثيرين أن ذلك يشكل جزءا أساسيا من متطلبات النمو والتقدم.

وكان التعبير الأيديولوجي الثاني، هو فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. الذي شكل إيمانا بضرورة الحفاظ على التفوق الأمريكي، والحفاظ على ما هو رسالة ومصصلحة أمريكية في الوقت ذاته، وتبرير سياسات مثل ممارسة ما يسمى "الهيمنة الرحيمة" (Benevolent Hegemony)، لتغيير الأنظمة المخالفة/المعادية أو الضغط عليها.

وفي هذا السياق، استخدمت القوة المسلحة كما حدث في العراق، وتم تبني برامج نشر الديمقراطية كما حدث في بلدان عدة. وهذه السياسات كلها كانت تؤدي إلى إضعاف دور الدولة ومركزيتها، وذلك بطريقتين أساسيتين؛ أولهما إطلاق يد قوى محلية وتمكينها، أو حتى أحيانا بفتح خطوط اتصال بين الدولة الأمريكية وهذه القوى من الفواعل تحت الدولية. وهذا ما أخذ، مثلا، شكل لقاءات بين دبلوماسيين أمريكيين وأحزاب وقوى سياسية في دول مختلفة من دون المرور بالحكومات.

والطريقة الثانية، والأهم، التي لعب فيها فكر المحافظين الجدد دورا في خلخلة مكانة الدولة التقليدية في العلاقات الدولية، وهو مساعلة هذا الفكر لفكرة السيادة من حيث تبرير التدخل الأمريكي الخارجي، من خلال التوسع في فكريتي "الحرب الوقائية" (Preventive War)، و"الحرب الإستباقية" (Preemptive War) لمنع ما تم تقييمه باعتباره خطرا كامنا. أو تبرير التدخل بحجة حماية المواطنين أو شعب ما من تعسف السلطة، أو من عدوان خارجي، باعتبار ذلك من متطلبات الدور الأمريكي في الريادة العالمية.<sup>(2)</sup>

### ب. ظاهرة الدول الفاشلة

تكرس في الأعوام الأخيرة مصطلح "الدول الفاشلة" (Failed States)<sup>(3)</sup>، وذلك مع إصدار مركز أبحاث "صندوق السلام" بالتعاون مع مجلة (Foreign Policy) منذ عام 2005 قائمة سنوية بالدول الفاشلة، وتلك التي تعيش خطر أن تصبح فاشلة. وينطبق هذا التعريف على الدول التي تفقد السيطرة الفعلية الأمنية على أراضيها، و/أو تفقد القدرة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها، و/أو تفقد القدرة على التعامل كممثل وحيد لشعبها دوليا.

هذه الدول عدا أنها واجهت تحديا "فوق دولاتي" لسيادتها، من خلال التدخلات الدولية المبررة بحماية مواطني تلك الدول، وبمنع انتشار الصراعات والأزمات داخلها عبر الحدود، فإنها واجهت أيضا تحدي الفواعل الداخليين.

فعلاوة على أن حالة الفشل، قد تكون نشأت بسبب تحدي قوة داخلية طائفية، أو سياسية، أو قومية، تسعى في الأساس إلى تغيير الحكم، كلياً أو جزئياً، وتطرح نفسها "فاعلاً دولياً". فإن فشل الدولة يؤدي إلى إحياء كيانات ما قبل تأسيس الدولة، مثل النزعات الطائفية والقبلية، أو تؤدي إلى نشوء جماعات جديدة على شكل أحزاب وحركات وعصابات، تتولى الوظائف الأساسية التي فشلت الدولة في القيام بها، كالقيام على أمن رعاياها وتوفير حاجاتهم الصحية والمعيشية والتعليمية.

وواقع أن حالات الفشل يمكن أن تكون جزئية، فعجز دول عن تأمين التعليم والغذاء والعلاج أحياناً، يجعل هذه الدول تترك هذه الوظائف لهيئات أخرى، مثل المساجد والكنائس ودور العبادة. ولا يكون ذلك نوعاً من تنشيط المجتمع المدني، بقدر ما هو تخل عن وظائف الدولة الأساسية، حتى إن أدى ذلك إلى تنشيط الهويات الفرعية في الدولة.

### ج. ضعف أداء المنظمات الدولية

جزء مهم من تداعيات نهاية الحرب الباردة، فيما يخص تراجع مركزية الدولة في العلاقات الدولية، يتعلق بالمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة. هذه المنظمات هي بمثابة مرآة تعكس توازنات القوة القائمة على الساحة الدولية، منذ بداية إنشائها على إثر الحربين العالميتين الأولى والثانية وإبان فترة الحرب الباردة.

وقد أدى العجز عن إعادة هيكلة هذه المنظمات بما يعكس التوازنات الجديدة والتحويلات الهائلة في فترة ما بعد الحرب الباردة، إلى نوع من الفوضى والشلل في أدوات فرض النظام والقانون الدوليين، أو ربما بكلمات أدق في حل وإدارة الكثير من الصراعات الدولية، وهي الوظيفة التي تقوم بها هذه المؤسسات.

الأمر الذي أضر بآليات "الأمن الجماعي"، وفتح الباب في بعض الأحيان، لتدخلات القوى الكبرى بدلاً عنها، كتدخل حلف شمال الأطلسي "الناتو" لوقف الاعتداءات الصربية في كوسوفو عام 1999، والغزو الأمريكي/البريطاني للعراق 2003.

وقد بدأ، لوهلة على الأقل، أن تحركات تمس سيادة دول أخرى لا تحتاج إلى قرار من الهيئات الدولية المعنية، خاصة إذا استخدمت مبررات مثل انتهاك تلك الدول سياسات تهدد الاستقرار والأمن العالميين، والموسومة بوصف "الدول المارقة" (Rogue states)، أو لمواجهة تداعيات ظاهرة "الدول الفاشلة" سائلة الذكر، أو الدول الاستبدادية (tyrannical)

(states)<sup>(4)</sup>، التي تعتدي على حقوق وحريات وحياء مواطنيها، والتي بات التدخل في شؤونها مبررا.

## 2/ انعكاسات العولمة Globalization Effects

جاء أثر العولمة في إضعاف مركزية الدولة، من خلال سهولة الاتصال ونقل المعلومات، والتجارة الإلكترونية التي يسرت نقل البضائع والخدمات، مما أفضى إلى تراجع قبضة الدولة عن التحكم بكل تلك الأنشطة من جهة، وإلى تراجع قبضتها المعلوماتية والأمنية والمالية. أضف إلى ذلك أن مرحلة العولمة جاءت في سياق صعود الفكر الليبرالي الرأسمالي، وأصبحت التجارة الحرة ومتطلباتها واقعا حتميا في أغلب الدول. كل هذه العوامل ساعدت في تمكين "قواعل غير دول" من مشاركة الدول والحكومات في القوة والنفوذ، كما أن سهولة انتقال الأموال والمعلومات سهّل عمل القوى العابرة للدول. وقد أثرت العولمة على المكانة التقليدية للدولة من خلال المستويات التالية:

### أ. تراجع مبدأ السيادة Sovereignty

لقد ظل مبدأ السيادة Sovereignty (منذ أن أثاره جون بودان Jean Bodin عام 1526 في مؤلفه الشهير: Les Six Livres de la République)<sup>(5)</sup> يمثل حجر الزاوية في التنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية.

وعلى الرغم من التراجع الذي لحق بهذا المفهوم عبر العصور (نظرا لما وجه إليه من انتقادات فقهية تمس صفة الإطلاق فيه)، ونظرا لما صادفه في التطبيق من معوقات فرضتها حقائق البيئة الدولية، مما استلزم التمييز بين السيادة (كمفهوم قانوني) بمعنى الاعتراف للدول - قانونا - بحقها جميعا على قدم المساواة، في أن تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات أو من سياسات تكفل لها حماية مصالحها الوطنية، وبين السيادة (كواقع سياسي)، بمعنى القدرة الفعلية للدولة على إنفاذ إرادتها في المجال الدولي.

وعلى الرغم من ذلك، فقد ظل مفهوم السيادة - كفكرة قانونية مجردة - لفترة طويلة محاطا بهالة من القدسية والاحترام.

ويمكن القول أن ظاهرة العولمة، قد نأت بالعلاقات الدولية عن صورة الأنساق الدولية التقليدية القائمة على مجموع دول ذات سيادة. وقد تباينت آراء المحللين في هذا الصدد، إذ رأى البعض أن العالم يشهد ما يمكن تسميته أفول السيادة The Twilight of

Sovereignty<sup>(6)</sup>، في حين رأى البعض الآخر، أن النسق العالمي قد انتقل بالفعل إلى مرحلة ما بعد السيادة Beyond Sovereignty<sup>(7)</sup>.

وكان من ضمن نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول، أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فقد تعددت وتتنوعت مبررات التدخل الأجنبي، فمنه ما يكون لاعتبارات إنسانية، وحماية حقوق الإنسان والأقليات الإثنية، والتدخل بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي وغيره.

### ب. تراجع دور الدولة القومية

لقد كان من نتائج العولمة، إضعاف دور الدولة القومية، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد واللاعب الرئيس في النسق الدولي كسابق عهدها، بل راح دورها يتضاءل بفعل بروز فاعلين جدد تعاضمت أدوارهم إلى حد أصبحت تتنافس بل وتنفق أدوار الدولة ومهامها التقليدية، بحيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب. فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة.

وتوضيحا للدافع الخفي وراء تبني دعاة العولمة لهدف إضعاف دور الدولة، يرى البعض أن القوى الرأسمالية- في مراحل نشأتها الأولى- قد اتخذت من الدولة القومية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا. ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا خلال مرحلة التوسع الاستعماري.

أما الآن، فقد استشعرت -هذه القوى- أن الرأسمالية قد وصلت إلى مرحلة النضج ولم تعد بحاجة إلى دور الدولة، بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة -من منظور القوى الرأسمالية- تمثل قيادا وعائقا يكبل حركة القوى الرأسمالية.

ومن ثم جاءت دعوة القوى الرأسمالية، إلى إحلال الشركات المتعددة الجنسيات محل الدولة، ولكي يكون الاقتصاد هو المهيمن على السياسة. وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة -من وجهة نظر الليبراليين الجدد- في كونها مجرد "مضيعة" للشركات المتعددة الجنسيات.<sup>(8)</sup>

وتعليقا على ذلك يرى محمد عابد الجابري<sup>(9)</sup>، أن العولمة نظام يتخطى الدولة، وينشئ رفع الحواجز والحدود أمام الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي إذابة كيان الدولة القومية وجعل دورها، يقتصر على القيام بدور الشرطي تأمينا لمصالح الرأسمالية العالمية. إضافة إلى ذلك، سوف يؤدي غياب الدولة إلى تشجيع قيام أطر جماعية أخرى للانتماء سابقة على الأمة والدولة كالقبييلة أو الطائفة، وهذا من شأنه إضرام الصراعات القبلية والطائفية والعرقية بما يهدد بتمزيق الهويات الوطنية وتفتيت الوحدات السياسية خدمة لمصالح القوى الكبرى ومخططاتها.

والظاهرة الثانية، التي تستحق التوقف في موضوع التحولات الهيكلية داخل الدول وأثرها في السياسات الخارجية، هي مسألة تزايد الاتجاه نحو اللامركزية، من خلال تزايد دور الولايات والمدن وهو اتجاه يكتسب زخما متزايدا.

إذ أشار ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، إلى هذه الظاهرة من "الفواعل تحت الدولة"، التي قال أنها ستكون ضمن قائمة "مراكز القوى" في العلاقات الدولية، فقال أن ولايات داخل الدول مثل كاليفورنيا في الولايات المتحدة، وأتربرديش في الهند، ومدن مثل نيويورك وسان باولو، وشنغهاي. ستكون ضمن قائمة "مراكز القوى" في العلاقات الدولية.<sup>(10)</sup>

### ج. بروز مفهوم الحوكمة **governance** كبديل للحكومة **government**

يرى دعاة العولمة أن مفهوم الحوكمة **governance**<sup>(11)</sup> هو الأكثر تعبيرا عن وتناسبا مع حقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم)، وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية (على المستوى الوطني)، وخارجية (على المستوى العالمي). ومن ثم يمكن القول بأن الحكم كمنشأ لم يعد مقصورا على الحكومات "ككيانات رسمية" تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية، وإنما باتت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية سواء كانت وطنية أو خارجية.

ويمكن القول أن تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها -خاصة على الصعيد الاقتصادي- قد هبأ إلى توزيع مهام الحكم التي كانت الحكومات هي المخولة بها على العديد من الجهات والمستويات أدنى وأعلى من الدولة، كالمنظمات الدولية العالمية، أو الإقليمية، أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوربي، والمؤسسات المالية



الدولية وكذا منظمة التجارة العالمية، وذلك فيما يتعلق بإرساء قواعد ونظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات.

إضافة إلى ذلك، فقد أصبحت العديد من هذه المنظمات بمثابة كيانات فوق وطنية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة عالية من الذاتية والاستقلالية، إذ أصبح لها رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها وبرامجها، كما بات لها تمثيلها الدبلوماسي الخاص، فهناك مثلا ما يقارب من 150 مكتبا إقليميا على المستوى العالمي لتمثيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، كما أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أصبح لكل منهما ما يقارب سبعين بعثة تمثيلية مقيمة على مستوى العالم.<sup>(12)</sup>

إلى جانب تزايد الأدوار التي تلعبها بعض الفواعل (تحت-دولة)، أي الكيانات المحلية أو البلدية في العلاقات الدولية، على نحو يتجاوز أحيانا الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها، فهناك عدة مقاطعات كندية وصينية وبعض الولايات الأمريكية التي توفد مبعوثين أو ممثلين لها لدى الدول الأخرى، وتمارس هذه البعثات التمثيلية دورها باستقلالية نسبية عن البعثات الدبلوماسية الرسمية لدولها.

إضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد عن خمسين حكومة إقليمية (من حكومات الولايات) في الدول الأوروبية، التي ترتبط فيما بينها بعلاقات مباشرة من خلال مجلس الأقاليم الأوروبية Assembly of European Regions، ولجنة الاتحاد الأوروبي للمناطق European Union's Committee of the Regions.<sup>(13)</sup>

### ثالثا: مظاهر عودة الدولة في السياسة الدولية

بدأ تعبير "عودة الدولة" في البروز مؤخرا على نحو متزايد، وذلك للإشارة إلى حركة عكسية، تزيد من مركزية الدولة، وقد تعيدها إلى مكانتها السابقة، أو على الأقل توقف تراجعها.

هناك عوامل ومظاهر عدة تبرر استنتاج حدوث هذه العودة، لكن في المقابل هناك عوامل تجعل هذه العودة غير أكيدة ونسبية، وسيتم استعراض هذه العوامل المتناقضة في السياقات الخمسة التالية:

### 1/ المراجعات الأيديولوجية لأنصار السوق الحر:

أدت الصعوبات التي واجهتها السياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان، إلى سلسلة من التداخيات، أولها انتصاح محدودية قدرة الولايات المتحدة على استخدام القوة العسكرية في تغيير الأنظمة المناوئة ونشر الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي.

كما اتضح سريعا أن القطاع الخاص ليس حلا سحريا لكثير من المشكلات، ما أدى إلى تراجع زخم الدعوات لتعزيز دور هذا القطاع. فقد لاحظ فوكوياما مثلا، ظهور مشكلات بسبب ضعف الإشراف الحكومي.

وفي عام 2004، كتب مقالات صحفية عن أهمية بناء مؤسسات قوية للدول، أحدها في صحيفة Observer بعنوان "أعيدوا الدولة" (bring back the state) جاء فيه: "الكثير من المشكلات الجديدة ترتبط بمحدودية الإشراف الفعال للدول، كما في حالة "شركة إنرون" (الأمريكية العملاقة للطاقة التي أعلنت إفلاسها عام 2001)، وشركات "WorldCom" للإنترنت، وفصائح تدقيق محاسبي أخرى. أو خصخصة سكك القطار في المملكة المتحدة، أو الكهرباء في كاليفورنيا".<sup>(14)</sup>

وفي ذات السياق قال ميلتون فريدمان في مراجعة لأفكاره، أنه كان على خطأ في الدعوة إلى الخصخصة من دون قيود وأن حكم القانون ربما كان أهم من الخصخصة.<sup>(15)</sup> ورأى فوكوياما أن التنمية بأنواعها تحتاج أحيانا إلى قوة العمل المؤسسي وفاعليته، ربما أكثر من احتياجها إلى آليات السوق الحر.<sup>(16)</sup>

خارج المعسكر الرأسمالي اتضح أن انتقال دول من كونها دولا مركزية تسلطية إلى الخصخصة، صاحبه فشل في إدارة الكثير من القطاعات التي تمت خصصتها، كما اتضح أن تقليص دور الدولة وواجباتها لا يوقف دائما سلطويتها ورعويتها، كما حدث في روسيا مثلا. أو أن ما يحدث هو تحالف بين نخب سياسية وعسكرية حاكمة ونخب اقتصادية لتحقيق مصالح طبقة، وهو نوع من الفساد،<sup>(17)</sup> وروسيا خير مثال على ذلك. ومن هنا يمكن الخلوص إلى أن أبرز مظاهر عودة مركزية الدولة، هي المراجعات الأيديولوجية لمنظري سيادة اقتصاد السوق الحر وعدم تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

## 2/ التعددية وآليات العمل الجماعي

لقد دفعت التطورات التي حدثت في الأعوام الأخيرة، في اتجاه مزيد من التعددية شبه الاضطرارية في آليات العمل في المجتمع الدولي، مقابل تراجع السياسات أحادية

الجانب، وهذا يساعد إلى حد كبير على إعادة الدول المختلفة إلى الواجهة باعتبارها جزءا من صناعة القرار الدولي.

فالإدارة الأمريكية وبسبب ما عانتها من صعوبات في حربي العراق وأفغانستان، أصبحت أكثر حرصا على تأمين قبول دولي لسياساتها، وعلى ضمان وجود شركاء في تحركاتها العسكرية أو ذات الطابع الأمني، خاصة أن التعامل مع ملفات مثل إيران وكوريا الشمالية غير ممكن دون تعاون قوى دولية أخرى.

وبدل السياسات أحادية الجانب، عادت الولايات المتحدة إلى ما يوصف بسياسات "الاحترام المتبادل". لكن هذه السياسة، تعني أن واشنطن تطالب الدول الأخرى بتحمل أعباء أكبر.

كما يوضح ريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، إذ كتب أن بديل التحرك الأمريكي المنفرد، أو انسحابها من المشهد العالمي، هو تعددية حقيقية، تتطلب إرادة وقدرة على تخصيص الموارد للتعامل مع التحديات الضاغطة، كما استطرد قائلا بأن أوباما قد يكون أكثر دبلوماسية من سلفه، لكنه قد يكون أكثر تطلبا أيضا.<sup>(18)</sup> مما يعني أن الكثير من الدول قد ترفض أداء مثل هذا الدور.

غير أن واقع الأمر ينبئ بعدم جدية هذا الطرح، على اعتبار أن التعددية تتطلب أكثر من مجرد اتصالات دبلوماسية نشطة، بل تحتاج إلى تغيير في نمط العمل من حيث الأطر القانونية والمؤسسية. ولا يبدو أن الكثير يجري على هذا الصعيد، فلا يوجد تفعيل لمشروعات إصلاح الأمم المتحدة وتطويرها، وإعادة تشكيل مجلس الأمن الدولي، والمحاکم ومجالس حقوق الإنسان الدولية.

وترصد الكاتبة والباحثة ناعومي كلاين Naomi Klein<sup>(19)</sup> التناقض بين لغة الخطاب الأمريكي الممثلة بالرئيس أوباما، وحقيقة الأفعال الأمريكية في مناسبات دولية عديدة، وتضرب أمثلة منها ضغط الولايات المتحدة في مفاوضات تغيير المناخ التي مهدت لقمة كوبنهاغن في ديسمبر 2009، حيث عملت على ترك الخيار لكل دولة، ولحسن نواياها لخفض انبعاث الكربون. كما قاطعت مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية في أبريل 2009. وبموازاة عدم الجدية الأمريكية هذه، لا يبدو أن هناك أطرافا أخرى مؤهلة للعمل على تعزيز العمل الدولي الجماعي أو المؤسسات الدولية. فمثلا على صعيد التغيير المناخي، يقود الإتحاد الأوروبي تحركا لإيجاد نظام دولي للرقابة على انبعاث الغازات السامة، لكن

هناك خلافات مع واشنطن تتعدى مسألة مدى عملية هذه السياسات إلى تمويلها، فالولايات المتحدة تتحدث عن 1.2 مليار دولار لمساعدة الدول النامية في تخفيف آثار الانبعاثات، فيما يقدر الإتحاد الأوربي أن المطلوب لا يقل عن عشرة أضعاف هذا المبلغ، كما يختلف الأوربيون فيما بينهم حول حصة كل دولة في تحمل عبء هذه التكلفة.<sup>(20)</sup>

هذا الضعف العام في أداء المؤسسات الدولية، لا يخلو من استثناءات. فمثلا هناك دور متزايد للأمم المتحدة ولهيئات دولية في شؤون بعض الدول الداخلية، كالدور الإشرافي على الانتخابات في دول مختلفة، وهو دور يتزايد منذ تبنى مجلس الأمن الدولي في 31 جانفي 1992، ما سمي "الدبلوماسية الوقائية"، بما تتضمنه من اتخاذ مواقف من شؤون تلك الدول الداخلية.<sup>(21)</sup>

كذلك ربما يكون هناك نوع من الاستثناء على صعيد المؤسسات الاقتصادية الدولية، إذ أنه في سياق الترتيبات التي تجري تحت مظلة مجموعة العشرين الاقتصادية التي تأسست بعد الأزمة المالية العالمية، يتم تطوير هيئات وآليات للرقابة تحد من استقلالية القطاع الخاص وأسواق المال. وقادت فرنسا وألمانيا مثل هذه المطالب، ما جعل قادة مجموعة العشرين الذين اجتمعوا في لندن، يُحمّلون في اجتماعهم في أبريل 2009، مديري البنوك والشركات المالية والاستثمارية الكبرى جزءا كبيرا من مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة، ويقررون وضعهم تحت المراقبة.

كما تقرر تحويل "منتدى الاستقرار المالي" في بازل، الذي تأسس مطلع التسعينيات في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الدول الآسيوية إلى "مجلس الاستقرار المالي"، والذي سيعمل في عضويته ممثلين عن سائر دول مجموعة العشرين، بما يسمح بتدخلهم في أمور كثيرة بما فيها الرواتب والمكافآت وإنهاء مبدأ السرية المصرفية، وكذلك التدخل في تصنيف المؤسسات المالية، وفي استثمارات الشركات والبنوك وصناديق الاحتياط، كما سيكون هناك قيود وتضييق على التهريب الضريبي. ومثل هذه الإجراءات تقيد بوضوح بعض الفواعل "غير الدول" البارزة، وتحديدًا البنوك والشركات العابرة للحدود.<sup>(22)</sup>

وترى أوساط قريبة من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، أن هذه الإجراءات الرقابية هي نوع من "دعوة الولايات المتحدة للتخلي عن سيادتها على سياساتها الاقتصادية لمصلحة حكومة عالمية". ووصفت هذه الأوساط قرارات المجموعة بأنها "هجوم خطر على الاقتصاد الحر وانتهاك له وللسيادة الديمقراطية حول العالم".

وفي إشارة واضحة إلى موضوع عودة الدولة ككتب جيمس روبرتس في تقرير صادر عن مؤسسة The Heritage Foundation ، المقربة من المحافظين الجدد: "استخدمت هذه القمم من قبل أنصار الدولانية وزيادة الحوكمة العالمية، لتكون مناسبة لإيجاد عدد واسع من البرامج والنشاطات لمنظمات متعددة الأطراف، يسعى كثيرون من منظمي هذه التجمعات إلى استخدامها لإرساء مؤسسات الإطار الدولي للحوكمة العالمية".<sup>(23)</sup> بعبارة أوضح تعزيز مثل هذه الهيئات والمجالس الاقتصادية الدولية، هي بمثابة تعزيز فواعل (فوق دولة)، مقابل إضعاف (فواعل تحت دولة)، والفواعل الاستثمارية (العابرة للدول).

### 3/ تراجع تأثيرات العولمة

كانت العولمة قبل خمس سنوات تبدو في ذروتها، وحينها نشر الكاتب الأمريكي توماس فريدمان كتابه الشهير "العالم مسطح" متحدًا عن سيولة المجتمعات وسهولة الاتصالات وانتقال الأموال والبشر والمعلومات وازدهار ظواهر العمالة عن بعد وزوال الحواجز إلى درجة أن الأرض باتت كما لو أنها فقدت كرويتها، وبدا أن الفواعل "غير دولة" عديدة، تتشابك وتتفاعل عبر الحدود، بمعزل عن الدولة.

لكن سرعان ما بدأ الخبراء يتفقون على أن العولمة غير مكتملة بعد ولم تصل إلى ذروتها، وأن قيودا سياسية وأمنية عديدة تقيد هذه العولمة، وأن العالم قد يشهد تحركا يؤدي إلى المزيد من تقدم العولمة أو تراجعها.

إذ أوضحت دراسة لـ"صندوق النقد الدولي"، نشرت في منتصف عام 2008، أن التجارة العالمية نمت من (42.1%) عام 1980 لتصل إلى (62.1%) عام 2007. وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (6.5%) من الدخل القومي العالمي عام 1980 إلى (31%) عام 2006. وارتفع معدل عدد الدقائق التي قضاها الناس يتحدثون على الهاتف مع أناس من دول أخرى من (7.3) دقيقة للشخص عام 1991 إلى (28.8) دقيقة عام 2006. أما نسبة العمالة الأجنبية، فقد ارتفعت من (2.4%) إلى (3%) فقط بين عامي 1965 و2005.<sup>(24)</sup>

وقد تم فرض العديد من القيود على حرية التحويلات المالية، خصوصا في سياق مكافحة الإرهاب، وتم تطوير وسائل عديدة لتقييد حرية نقل الإعلام والمعلومات، والبت التليفزيوني.

و ينتشر الآن في إطار الأزمة المالية العالمية -بشكل متزايد- استخدام مصطلح جديد للدلالة على المرحلة الراهنة (تصعب ترجمته إلى اللغة العربية) وهو مصطلح (Deglobalization)، دلالة على الاتجاه المعاكس للعولمة، والذي يعبر عن تراجع الترابطية بين العالم، خصوصا اقتصاديا وسياسيا، وتراجع فكرة التجارة الحرة، حتى قبل الأزمة المالية العالمية الراهنة.

هناك مؤشرات سلبية بشأن انسيابية البضائع والاستثمارات، فمثلا توقعت "الأونكتاد"<sup>(25)</sup> في مطلع العام تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم بنسبة 20 % هذا العام.<sup>(26)</sup>

مثل هذه المعطيات قد تعزز "عودة الدولة"، لكن الأمر ليس كذلك عند الحديث عن موضوع "الهوية". فعلى هذا الصعيد، تبدو العولمة كالأرجوحة تمضي في اتجاهات متناقضة.

فإلى جانب التواصل الثقافي العابر للحدود بين أصحاب الهويات المختلفة، وإضافة إلى فرضية تكون هويات جديدة لمواطن عالمي قائم على ثقافة الاستهلاك. اتضح أن للعولمة آثار تفكيكية، تؤدي إلى انعزال وانطواء الثقافات والجماعات الإثنية. واتضح أن أقليات وجماعات ومجموعات قد تتواصل مع جماعات أو أقليات أخرى طائفية أو عرقية أو قومية مشابهة، وهذا ما يهدد فعليا هوية الدولة، لكن ليس بسبب طمس الهويات الوطنية لصالح هويات عالمية كبرى (فوق قومية)، أو لمصلحة "الأمركة"، كما كان الاعتقاد سابقا، لكن لمصلحة هويات فرعية (تحت قومية) عابر للحدود (أي فواعل عبر قومية).

#### 4/ التصرفات الرأسمالية للدولة:

ظاهرة أخرى برزت في السنوات الأخيرة، تتمثل في فكرة "رأسمالية الدولة"، وقد عالج إيان بريمر Ian Bremmer هذه الظاهرة في مقال نشره في دورية Foreign Affairs،<sup>(27)</sup> حيث عرّف رأسمالية الدولة أنها "نظام تعمل بموجبه الدولة باعتبارها لاعبا اقتصاديا، وتستخدم الأسواق لتحقيق مكاسب سياسية". ويشير بريمر إلى بروز ظاهرتين في السنوات الأربع الأخيرة عززت هذه الرأسمالية، وهي صناديق الثروة السيادية والأزمة المالية العالمية.

فيما يخص الصناديق السيادية، يقول بريمر أن هذا المسعى ظهر للوجود عام 2005، وأن ما تسيطر عليه هذه الصناديق يصل إلى نحو واحد من ثمانية من الاستثمارات العالمية، والرقم مرشح للازدياد. ويقول أيضاً إن مسؤولي الدولة في أبو ظبي، وأنقرة، وبكين، وبرازيليا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، ونيودلهي، يصنعون القرار الاقتصادي [حول الاستثمارات الإستراتيجية، وملكية الدولة، والقوانين] وكلها لها صداها حول أسواق العالم.

ويتحدث أيضاً عن أربعة مقومات أساسية لرأسمالية الدولة، أهمها شركات البترول الوطنية، والمشروعات المملوكة حكومياً، ومشروعات خاصة لكن متحالفة أو ذات علاقات قوية مع الدولة أو مع صانع القرار (كأن يكون مدير الشركة أو مالكاها مسؤولاً سياسياً في الوقت ذاته أو أنه ينتقل بين إدارة الشركات وامتلاكها والمنصب)، وكأن الدولة تقمّ القروض والتسهيلات والحماية للشركة.

ويشير إلى أن شركات البترول الوطنية تسيطر على نحو 75% من احتياطات النفط ومن إنتاجه حول العالم، أما الشركات متعددة الجنسيات المملوكة بشكل خاص فلا تسيطر على أكثر من 3% من احتياطات العالم، وينتجون 10%، وعملهم يرتبط كثيراً بقرارات الحكومات حول العالم.

وبالنسبة إلى الشركات المملوكة حكومياً أو المتحالفة معها، كما يوضح بريمر، فهي كثيرة في دول مثل الصين، وروسيا، وجورجيا، وهاواي، والجزائر، والهند، ولبنان، وغيرها، وهذه عادة ما تحصل على تمويل من صناديق سيادية أو من أموال حكومية. وكننتيجة فإنّ مركزي القرار المالي والاقتصادي برأيه خرجا إلى حد كبير عما كان يُعرف سابقاً بالمراكز المالية، فمثلاً لم تعد نيويورك سيتي المركز المالي للولايات المتحدة، بل باتت واشنطن حيث أعضاء الكونغرس والسلطات التنفيذية.

ويقصد هنا تراجع دور الشركات والقطاع الخاص في رسم القرار المالي. ويقول أنّ نقلة مشابهة للمسؤوليات الاقتصادية تحدث في العالم من شنغهاي إلى بكين ومن دبي إلى أبو ظبي، ومن سيدني إلى كانبيرا، ومن سان باولو إلى برازيليا. حتّى في مناطق لامركزية مثل الهند من مومباي إلى نيودلهي. وفي لندن، وموسكو، وباريس، حيث يتعايش المال والسياسة، هناك انتقال شبيه يحدث في اتجاه الحكومة.

أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية، فإن حالة التراجع الاقتصادي تقلل تلقائياً الثقة بالاقتصاد الحر، وتقوّي موقف المعارضين للنمو الأمريكي للرأسمالية، ويتم الإصرار على درجة أعلى من تدخل الحكومات.

### خاتمة:

لا شك في أن هناك عودة نسبية لمركزية سلطة الدولة، من خلال تراجع أيديولوجيا الخصوصية، وتراجع الدعوة إلى الحكومات الصغيرة وربما الضعيفة، وعبر زيادة الدور الاقتصادي للدولة في سياق الأزمة المالية العالمية، وبسبب تراجع أيديولوجيا وسياسات التدخل الدولي -خصوصاً الأمريكي- أحادي الجانب. وكذلك عن طريق زيادة وتطوير ضوابط تحدّ من حرية حركة وتنقل الأموال والمعلومات والاستثمارات في سياق العولمة.

بالمقابل، ثمة استمرارية وربما اتساع لبعض الظواهر التي تتحدى دور وكيان الدولة، ومن ضمن ذلك ازدهار الهويات الفرعية في كثير من الدول. وهناك الاتجاه نحو اللامركزية في ولايات ومدن وأقاليم في دول مختلفة، كما أن ظواهر الميليشيات والمجموعات المسلحة ما زالت موجودة وهي في اتساع في بعض الدول، مثل اليمن والصومال.

كما أن هذه العودة النسبية للدولة، هي في جزء منها، نتاج توازنات سياسية معينة قد تتراجع. فلجوء الولايات المتحدة إلى سياسة أقلّ أحادية، ناتج في جزء منه عن عدم القدرة على المضي في هذه السياسات.

ولا يوجد اتجاه لمأسسة المجتمع الدولي، عبر إعادة بناء المؤسسات والأطر القانونية الدولية، التي تتولى ضبط التصرفات الأحادية من قبل القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية، فإنه بقدر ما تحققت عودة الدولة إلى ممارسة دور اقتصادي أكبر على حساب القطاع الخاص (فواعل تحت دولة)، فإن ثمة هيئات ومنظمات اقتصادية دولية (فوق دولة) تبدو كمن يستعد لممارسة صلاحيات دون المرور بالضرورة بسطات الدول والحكومات.

أضف إلى ذلك، أن اشتداد الأزمة المالية في بعض الدول يجعلها ترتقي في سلم الدول الفاشلة أو المعرضة للفشل، وهذا يشكّل بيئة خصبة لانتعاش الهويات الفرعية القبلية والطائفية والعرقية، ونشوء جماعات وقوى (تحت دولة)، و(عابرة للدول)، تتحدى سلطة الدول ومركزية دورها وكيانها وقراراتها.



وحتى التراجع الأيديولوجي لأنصار حرية السوق المطلقة، قد يكون مرتبطا بصعوبات سياسية وعسكرية واجهت الدول الكبرى. أضف إلى ذلك أنه يجدر أن ننتظر لنرى إذا كان العالم سيعود إلى الليبرالية المتطرفة في دعم القطاع الخاص، عندما تنتهي الأزمة المالية، وإن كان الأمر يبدو مستبعدا في المدى القصير، في ضوء المؤسسات الدولية التي تم تطويرها، مثل مجلس الاستقرار المالي، وفي ضوء الدروس من الأزمة المالية، التي سيحفظها العالم، إلى حين على الأقل.

من هنا فإن الخاسر الأكبر حاليا هو "الفاعول تحت دولة" المدنية والاستثمارية، وهي في العادة الفواعل التي يُلعب دورها في كثير من الحالات نوعا من التطور الإيجابي. بالمقابل، تنمو "الفاعول فوق الدولة" في المجالين المالي والاقتصادي، ويستمر تحدي "الفاعول العابرة للدول" من ميليشيات وعصابات، وسيكون مستقبلها خاضعا لعوامل مثل نتيجة الحروب العسكرية والمالية بينها وبين الدول المختلفة، ومدى إمكانية تغوّر المناخات السياسية التي تشكل البيئة الخصبة لظهورها وانتشارها.

## الهوامش:

- (1)- أحمد الرشدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية (75)، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994)، ص9.
- (2)- حمد ابراهم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، السياسة الدولية، العدد (147)، يناير 2002، ص49.
- (3)- تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم "الدولة الرخوة" "Soft State"، وهو المفهوم الذي برز في الستينيات للدلالة على استعداد معظم حكومات الدول النامية للفساد ولتجاهل القانون وتغليب المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الفئات.
- (4)- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول: الجماعة الدولية (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1996)، ص237.
- (5)- ممدوح محمود نصر، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، (القاهرة: كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص44.
- (6)- Paul Evans, "the Eclips of the State", World Politics (vol.50, No1, October 1997), p62.
- (7) - الرشدي، مرجع سابق، ص10.
- (8)- Samuel Strange, "The Erosion of The State", Current History, November 1997, p365.
- (9)- محمد عابدي الجابري، العولمة والهوية الثقافية، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 228، فبراير 1998)، ص91.

- (10)- Richard N. Hass, **The Age of Non-polarity: What Will Follows U.S Dominance?**, Foreign Affairs, May-June 2008,p69.
- (11)- James Rosenau, **Governance without Government**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p4.
- (12)- فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي مشكلة الحكم والإدارة في القرن 21**، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص354.
- (13)- John Baylis and Emanuel Czempiel, **The globalization of world politics**, Oxford: Oxford University Press, 1997, p234.
- (14)- Francis Fukuyama , **Bring Back the State**, Foreign Affairs, May-June 2009, p31.
- (15)- الرشيدى، مرجع سابق، ص13.
- (16)- Fukuyama, Op.cit, p32.
- (17)- محمد سعدي، **العلاقات الدولية في عصر "العولملي"**، آفاق المستقبل، نوفمبر/ديسمبر 2009، ص195.
- (18)- Hass, Op.cit. P73.
- (19)- Naomi Klein, **Obama Is Not Helping**, Foreign Affairs, May-June 2010, p17.
- (20)- Patrik Velts, **Une Organisation Géoéconomique à Niveaux Multiples, Politique Etrangère**, Été 1997,p37.
- (21)- عماد جاد، **حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، سلسلة كراسات إستراتيجية**، (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية)، العدد (92)، 2000، ص138.
- (22)- Velts, **Op.cit**,p39.
- (23)- James Roberts, **Pittsburg Should Be The Last G-20 Summit: Leaders Should Promote Free Economies Instead**, (Heritage Foundation), 2009,p248.
- (24)- . تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" UNCTAD في 1964، من أجل توفير منتدى للبلدان النامية حيث يمكن مناقشة المشاكل المتصلة بالتنمية الاقتصادية. يضم 193 عضواً، ويتمثل الهدف الرئيسي للأونكتاد في صياغة السياسات المتصلة بجميع جوانب التنمية بما في ذلك التجارة والمساعدات والتمويل والنقل والتكنولوجيا.
- (25)- بول سالم، **الولايات المتحدة والعولمة، المستقبل العربي**، العدد (229)، ص 86
- (26)- **Assessing the Impacts of The Financial and Economic Crisis on Global FDI Flows**, UNCTAD, January 2010.
- (27)- Ian Bremmer, **the End of The Free Marcket**, Foreign Affairs, May-June 2009, p147.